خلال اجتماعات الدورة الـ 18 لمجلس التنسيق اليمني ـ السعودي :

مجور: نثمن موقف المملكة القوي للدفع بجهود انضمام اليمن إلى مجلس التعاون
ولي العهد السعودي : أمن اليمن جزء لا يتجزأ من أمن المملكة

رئيس الوزراء لدى وصوله المملكة

□ الرياض / سبأ :

عقدت مساء أمس بالعاصمة السعودية "الرياض"اجتماعات الدورة الثامنة عشرة لمجلس التنسيق اليمني – السعودي برئاسة الدكتور علي محمد مجور رئيس الوزراء –رئيس الجانب اليمني في المجلس وصاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران المفتش العام بالمملكة العربية السعودية رئيس الجانب السعودي في المجلس . وجرى خلال الاجتماعات بحث جملة من المواضيع المتصلة بتطوير علاقات التعاون الأخوي بين البلدين والشعبين الشقيقين الجارين وعلى وجه الخصوص في قطاعات الصحة العامة والتعليم العالي والتعليم الفني والمهني والزراعة والبيئة والكهرباء والعدل والثروة السمكية والعلوم والنقل والأمن وغيرها من المواضيع في المجال الاقتصادي بما في ذلك دور القطاع الخاص في تعزيز تلك العلاقات وأهمية العمل المشترك لتوسيع نشاطه بما يخدم التوجهات الاقتصادية والاستثمارية للبلدين وتحقيق مصالحهما المشتركة.

وتناولت المباحثات تطورات الأوضاع في المنطقة وعلى وجه الخصوص في فلسطين والعراق ولبنان والسودان والصومال وموقف البلدين إزهاا والقائم على تحقيق السلام العادل والشامل وفق المبادرات العربية والداعم لجهود استقرار وسلامة ووحدة العراق ولبنان ومساندة وحدة واستقرار السودان والصومال. وكانت قد تبودلت الكلمات من قبل رئيسي الجانبين في مستهل الدورة، حيث تحدث الدكتور علي محمد مجور رئيس الوزراء –رئيس الجانب اليمني في مجلس التنسيق بكلمة نقل في مستهلها تحيات فخامة الاخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية ، الى أخويه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز آل سعود، وولي عهده صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز آل سعود ومن خلالهما إلى الحكومة والشعب السعودي الشقيق، وتمنياته لمسيرة العلاقات اليمنية– السعودية بالمزيد من الرقي والنجاحات لتصل إلى مستوى الطموحات التي ينشدها الشعبان اليمني والسعودي. وعبر رئيس الوزراء عن سعادته وأعضاء الجانب اليمني بالمشاركة في اجتماعات هذه الدورة التي تعقد بالرياض والتباحث والتشاور مع الأشقاء في المملكة في مجالات وقضايا التعاون الأخوي المتعدد بين البلدين الشقيقين وذلك في إطار اجتماعات مجلس التنسيق، والذي أسهم منذ تأسيسه في العام 1975م من تعميق وتعزيز مسيرة علاقات التعاون الثنائي بين البلدين.. لافتا إلى أن نتائج وقرارات دورات المجلس جسدت دوما حرص القيادتين السياسيتين الرشيدتين في البلدين على توطيد عرى العلاقات، وتوظيفها بما يخدم المصالح المشتركة وينمي المنافع المتبادلة للشعبين والبلدين الشقيقين. وأشاد الأخ رئيس الوزراء بالدور الكبير الذي قامت به حكومة المملكة العربية السعودية ،لحشد الدعم الخليجي والدولي لليمن، عبر مؤتمر المانحين للجمهورية اليمنية المنعقد في لندن خلال نوفمبر من العام الماضي، مثمنا في ذات الوقت تثمينا عاليا الدعم السخي والمتميز الذي قدمته المملكة لليمن عبر المؤتمر ماجسد خصوصية ومتانة العلاقات الأخوية التي تربط البلدين والشعبين الشقيقين، والحرص على المساهمة في دعم مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن .. معتبرا أن من شأن ذلك إرساء أسس قوية لتعزيز شراكة اليمن الحقيقية وطويلة الأمد مع المملكة العربية السعودية، ومع بقية الأشقاء في دول الجزيرة والخليج .

وقال الدكتور مجور: " لقد حقق مؤتمر المانحين بلندن أهدافه، وكان ناجحا بكل المقاييس بفضل دعم المملكة ودعم الاشقاء والأصدقاء المشاركين في المؤتمر وأوكب ذلك الخطوات التي اتخذتها الحكومة اليمنية لتبني مصفوفة الإصلاحات الوطنية وبرنامج طموح للتنمية..إضافة إلى العمل نحو خلق مناخات ملائمة للتنمية والاستثمار" .

وأضاف : " نحن على ثقة بأن تلك الجهود ستعود حتماً بالفائدة على أبناء الشعب اليمني، وتسهم في تنمية المصالح المشتركة مع بقية شعوب المنطقة".

وأثنى على مواقف المملكة الداعمة لليمن والتي لم تقتصر على دعم جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية فحسب بل شملت أيضا دعم القيادة السياسية السعودية للمشاركة الفاعلة والكبيرة للمستثمرين ورجال المال والأعمال السعوديين في مؤتمر فرص استكشاف فرص الاستثمار في الجمهورية اليمنية المنعقد بصنعاء في ابريل 2007م، الأمر الذي أنعكس في حضور سعودي متميز وكبير ساهم في إنجاح ذلك المؤتمر الهام إلى جانب المشاركة الخليجية والعربية والدولية الفاعلة أيضا، منوها إلى أن من شأن ذلك تنمية وتوسيع العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية بين البلدين والدفع بها إلى مستويات أعلى تصب في خدمة المصالح المشتركة للبلدين والشعبين الشقيقين .

وعبر رئيس الوزراء عن تقدير الجمهورية اليمنية العالي للموقف الاستراتيجي والقوي لحكومة المملكة العربية السعودية في الدفع بجهود انضمام اليمن لمجلس التعاون الخليجي وذلك من خلال توفير الموارد المالية والفنية والدعم السياسي اللازم لتسهيل اندماج وتكامل الاقتصاد اليمني مع اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي .. مثمنا في ذات الوقت تثمينا عاليا الدور السعودي الريادي في قمة قادة مجلس التعاون الخليجي المنعقدة بمسقط مطلع العام 2005م والذي مثل خطوة كبيرة وهامة في هذا الاتجاه.

وقال الاخ رئيس الوزراء " بالنظر الى أهمية تعزيز التعاون في المجال التربوي والتعليمي وضرورة العمل المشترك على إيجاد المناهج الدراسية الموحدة في البلدين الشقيقين وفي إطار منظومة مجلس التعاون الخليجي، فإنني أجدها فرصة سانحة لأوجه الدعوة للمختصين في اليمن والمملكة لدراسة هذه المسألة بما يخدم جهود الدولتين في تطوير مناهجهما ويسهم في بناء جيل سليم ومعافى يتحلى بقيم الدين الإسلامي الحنيف" .

واضاف " علاوة على ذلك فان ثمة فرص وآفاق رحبة للدفع بمزيد من العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية بين البلدين الى مستويات أعلى من شأنها تحقيق المصلحة المشتركة للجمهورية اليمنية والمملكة العربية السعودية" .

وعبر الدكتور مجور عن أمله في استيعاب أعداد أكبر من الأيادي العاملة اليمنية في سوق العمل الواسع بالمملكة، وأن تنظر المملكة الى قضايا المغتربين اليمنيين من زاوية العلاقات الأخوية المصيرية الواحدة وطابعها الاستراتيجي ..مشيدا بمستوى التعاون القائم بين الجهات الأمنية في اليمن والمملكة وفقا للاتفاقية الامنية المبرمة بين البلدين .

وتابع الاخ رئيس الوزراء قائلا " إن الازدهار والتقدم والرقي لايأتي إلا في ظل السلام والاستقرار والأمن، والذي تستطيع من خلاله شعوبنا تنفيذ خططها والقيام بأعمالها وأنشطتها نحو مسيرة التقدم والازدهار" .. مؤكدا مجددا بأن أمن اليمن من أمن المملكة، وأمن المملكة من أمن اليمن، باعتبار ان أمن البلدين جزء لا يتجزأ.

وأردف قائلا " كما إننا نؤكد على العزم في استمرار التعاون والتنسيق السياسي والأمني بين بلدينا بما يحفظ أمنهما واستقرارهما، ليتمكنا من تحقيق أهدافهما في التنمية والتقدم والازدهار في ظل الأمن والأمان" .. مجددا إدانة واستنكار الجمهورية اليمنية لكل اشكال العنف والأعمال الإرهابية التي تحرمها مبادئ الدين الاسلامي الحنيف.

وفيما يخص جوانب التعاون السياسي بين البلدين وموقف الجمهورية اليمنية من المجريات الحالية على الساحة العربية والاقليمية والدولية.. وفي مقدمتها تطورات الأوضاع في فلسطين.. أكد الاخ رئيس الوزراء على أهمية مواصلة الجهود للدفع بعملية السلام في المنطقة، وتفادي انتهاج اسلوب الحلول احادية الجانب والعمل على إزالة آثارها.

وجدد دعوة الجمهورية اليمنية للأشقاء في فلسطين الى لم الشمل ورأب الصدع الحاصل حاليا، معتبرا أن استمرار الوضع الحالي في أراضي السلطة الفلسطينية لا يخدم إلا أعداء الشعب الفلسطيني ومساعيهم الرامية إلى تمييع القضية الفلسطينية وإتاحة المجال لمزيد من العنف والتطرف والابتعاد عن مطلب الحل النهائي للنزاع، استنادا الى مبادئ وأسس العملية السلمية، خاصة مبدأ الأرض مقابل السلام وقرارات الشرعية الدولية ومفهوم الدولتين المستقلتين وخارطة الطريق ومبادرة السلام العربية".

وفي الشأن العراقي عبر الاخ رئيس الوزراء عن أمله في أن يستعيد الأشقاء في العراق قريبا الأمن والاستقرار.. داعيا في ذات الصعيد الاخوة العراقيين الى حقن الدماء العراقية والحفاظ على الوحدة الوطنية، وسيادة واستقلال وسلامة العراق.

وفي الشأن السوداني.. اكد الدكتور مجور دعم اليمن لجهود الحكومة السودانية المبذولة من أجل إرساء السلام في دارفور والعمل جنبا الى جنب مع المجتمع الدولي لإعادة إعمار دارفور والتمسك بوحدة السودان الشقيق وسيادته على أراضيه.

وأعرب عن القلق لتطورات الأوضاع في الصومال.. مرحبا بالاتفاق الاخير بين الفصائل الصومالية بمكة المكرمة برعاية حكومة المملكة العربية السعودية.. معتبرا الاتفاق بين كافة أطياف المجتمع الصومالي، هو الضمان الوحيد لأمن وسلامة الصومال ووحدة أراضية .

كما أعرب عن القلق إزاء تطورات الازمة السياسية في لبنان الشقيق .. داعيا الاخوة اللبنانيين الى تغليب المصلحة العامة على كل ما عداها والى الحوار البناء، الذي من شأنه الحفاظ على الوحدة الوطنية والامن والاستقرار في لبنان .

وقال الدكتور علي محمد مجور :"ان الجمهورية اليمنية تؤكد على ضرورة اتخاذ الوسائل اللازمة لمنع تسابق دول المنطقة لامتلاك الاسلحة النووية بما يصب في خدمة الأمن والسلام الدوليين، مجددا في هذا الشأن مطالبة اليمن للمجتمع الدولي بضرورة القيام بالضغط على إسرائيل للانضمام الى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية وإخضاع كافة منشآتها لنظام التفتيش والمراقبة الدولية.. مؤكدا أن إخلاء منطقة الشرق الأوسط من السلاح النووي وكل اسلحة الدمار الشامل يعتبر شرطا ضروريا لإرساء أي ترتيبات للأمن الإقليمي في هذه المنطقة .

وفيما يتعلق بأزمة الملف النووي الايراني قال الدكتور مجور " إننا نرحب بالتحركات الجارية من قبل وكالة الطاقة الذرية الدولية والعديد من الدول باتجاه الأخذ بالخيار الدبلوماسي للخروج من الازمة مع التأكيد على حق كافة الدول في تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية .

وكان صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز آل سعود، قد القى كلمة رحب في مستهلها بالأخ رئيس الوزراء وأعضاء الجانب اليمني في مجلس التنسيق .

وقال : "إن العلاقات السعودية اليمنية تقوم على أسس قوية من وحدة العقيدة والجوار وأواصر القربى، كما أن علاقات التعاون المتميزة تحظى برعاية كريمة من قبل خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وأخيه فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح" .

وأضاف : " ونحن نعقد دورة المجلس الثامنة عشرة في المملكة، فإنه لا يسعنا إلا أن نعبر عن ارتياحنا لسير وحجم التعاون بين بلدينا في مختلف المجالات بما في ذلك الجهود التي يبذلها القطاع الخاص في البلدين نحو المزيد من الترابط الاقتصادي ".

وأشار إلى إن جهود المملكة العربية السعودية في دعم مسيرة التنمية في اليمن لا تقتصر على الدعم الثنائي فحسب بل تتعداه إلى بذل كافة الجهود لمساندة الجمهورية اليمنية في كافة المحافل الإقليمية والدولية بما ينعكس إيجابيا بحول الله على تنمية الفرد والمجتمع اليمني .. معبرا عن ارتياحه على سير تنفيذ ما تم إقراره في الدورات السابقة للمجلس وآخرها الدورة السابعة عشرة .

وتابع قائلا : " ما نراه اليوم من جاهزية عدد من الاتفاقيات للتوقيع لهو تأكيد لهذا التآخي وثمرة يانعة من ثمرات مجلس التنسيق السعودي اليمني ودليل على سرعة اتخاذ الإجراءات التنفيذية من الجهات ذات العلاقة في البلدين لما يصدر عن هذا المجلس من بيانات مشتركة تحقق رغبة قيادتينا وتطلعات الشعبين الشقيقين".

وتابع ولي العهد السعودي قائلا : " إن أمن الجمهورية اليمنية هو جزء لا يتجزأ من أمن المملكة العربية السعودية ".وقال : " لقد آلمنا كثيرا ما شهدته محافظة صعده من أحداث مؤلمة" .

وأضاف :"وإننا إذ نهنئ اليمن الشقيق على إنهاء تلك الأحداث بما يحفظ الدماء والممتلكات، لندعو المولى عز وجل أن يديم على بلدينا نعم الأمن والاستقرار والرخاء والازدهار ".

وأشاد صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز بمستوى التعاون والتنسيق الأمني القائم بين البلدين، والجهود الحثيثة لقيادتي وزارتي الداخلية في البلدين المبذولة في سبيل محاربة الفكر الضال واجتثاث جذور الإرهاب الذي لا يقره ديننا الإسلامي الحنيف .

وقال:"إن الأحداث المتلاحقة وماتواجهه أمتنا العربية والإسلامية وعلى وجه الخصوص مايمر به إخواننا في فلسطين والعراق تتطلب منا جميعا مضاعفة الجهود نحو التوحد ولم الشمل والابتعاد عن الفرقة والانقسام والعمل على استعادة الحقوق للشعب الفلسطيني الشقيق وتحقيق الأمن والاستقرار في جمهورية العراق .. سائلا الله تعالى أن يوفق الجميع لما فيه خير البلدين الشقيقين اليمن والسعودية في الحاضر والمستقبل.

هذا وقد جرى في ختام اعمال الدورة الـ18 التوقيع على مجموعة من وثائق التعاون ما بين اتفاقيات وبرامج تنفيذية ومذكرات تفاهم تنفيذية .. حيث تم التوقيع على اتفاقية تمويل مشروع مستشفى الحديدة المركزي بمبلغ 112 مليوناً و500 الف ريال سعودي أي ما يعادل 30 مليون دولار امريكي وذلك في اطار القرض السابق البالغ 150 مليون دولار ،وعلى اتفاقية تمويل مشروع كلية الطب والعلوم الصحية بجامعة تعز بمبلغ 45 مليون ريال سعودي أي ما يعادل 12 مليون دولار امريكي في اطار القرض السابق البالغ 150 مليون دولار، إلى جانب التوقيع على مذكرة الاتفاق بشأن منحة لتمويل مشروع المستشفى الجامعي ومركز السرطان بجامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا بمبلغ 120 مليون ريال سعودي، بما يعادل 32 مليون دولار، بتبرع من صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز، وعلى مذكرة اتفاق بشأن منحة لمشروع محطة كهرباء مأرب الغازية الثانية بمبلغ 375 مليون ريال سعودي ما يعادل 100 مليون دولار، من المنحة الجديدة المتمثلة بمبلغ المليار دولار المقدمة من المملكة لليمن في مؤتمر المانحين بلندن، بالإضافة إلى التوقيع على مذكرة اتفاق بشأن منحة مشروع تجهيز معاهد تقنية ومراكز تدريب مهنية بمبلغ 187مليونا و500 ألف ريال سعودي، أي ما يعادل 50 مليون دولار من منحة المليار، وكذا مذكرة اتفاق بشأن منحة اضافية لمشروع اعادة تأهيل مستشفى عدن العام وانشاء مركز القلب بمبلغ 67 مليونا و500 ألف ريال سعودي ما يعادل 18 مليون دولار من نفس المنحة .

كما تم التوقيع على اتفاقية تعاون في المجال القضائي و برنامج تنفيذي لذكرة التفاهم في مجالات المحافظة على التنوع الإحيائي، إلى جانب التوقيع على البرنامج التنفيذي لاتفاقية التعاون في مجال الثروة السمكية والبرنامج التنفيذي للتعاون الزراعي في مجال علوم الأرض وعلى اتفاقية النقل الجوي و برنامج التعاون بين قسم الآثار بجامعة صنعاء وكلية الآثار والسياحة بجامعة الملك سعود وكذا برنامج التعاون بين جامعة القصيم وجامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا والبرنامج التنفيذي للتعاون الثقافي بين جامعة الحديدة وجامعة الملك عبد العزيز بجده، وعلى البرنامج التنفيذي للتعاون الثقافي بين جامعتي حضرموت للعلوم والتكنولوجيا والملك عبدالعزيز بجدة .

وقع الاتفاقيات والبرامج التنفيذية عن جانب بلادنا الأخوة / عبدالكريم الأرحبي نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي والدكتور / غازي الأغبري وزير العدل وعبد الرحمن الارياني وزير المياه والبيئة والمهندس / محمود صغيري وزير الثروة السمكية والدكتور / منصور الحوشبي وزير الزراعة والري والدكتور / اسماعيل الجند رئيس مجلس إدارة هيئة المساحة الجيولوجية وحامد فرج رئيس الهيئة العامة للطيران المدني والارصاد والدكتور / أحمد بامشموس رئيس جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا والدكتور / قاسم محمد برية رئيس جامعة الحديدة .

ووقع الاتفاقيات عن الجانب السعودي الأخوة الدكتور / إبراهيم العساف وزير المالية رئيس مجلس إدارة الصندوق السعودي للتنمية والدكتور / عبدالله بن حمد آل الشيخ وزير العدل والدكتور / فهد بن عبدالرحمن بانعيم وزير الزراعة العضو المنتدب للهيئة الوطنية لحماية الحياة الفطرية وإنمائها والدكتور / زهير بن عبد الحفيظ نواب رئيس هيئة المساحة الجيولوجية وعبدالله بن محمد رحيمي /رئيس الهيئة العامة للطيران والدكتور / خالد بن عبدالرحمن الحمودي مدير جامعة القصيم والدكتور / أسامة بن عادل طيب مدير جامعة الملك عبدالعزيز بجدة حضر مراسم التوقيع أعضاء الجانبين في مجلس التنسيق وعدد من المسؤولين في البلدين .

شارك في الاجتماعات من الجانب اليمني نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية الدكتور رشاد العليمي ونائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي عبد الكريم الارحبي ووزير الخارجية الدكتور ابوبكر القربي ووزير الشؤون القانونية الدكتور رشاد الرصاص ووزير الثروة السمكية المهندس محمود إبراهيم صغيري ووزير العدل الدكتور غازي الأغبري ووزير المياه والبيئة المهندس عبد الرحمن الارياني ووزير المالية نعمان الصهيبي ووزير الزراعة والري الدكتور منصور الحوشبي ووزير الصناعة والتجارة الدكتور يحيى المتوكل ووكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي هشام شرف و سفير اليمن لدى المملكة محمد علي محسن الأحول .. فيما شارك فيها من الجانب السعودي صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية، وصاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية، والدكتور مطلب بن عبد الله النفيسة وزير الدولة عضو مجلس الوزراء، و الدكتور هاشم بن عبد الله يماني وزير التجارة والصناعة و الدكتور مساعد بن محمد العيبان وزير الدولة عضو مجلس الوزراء و الدكتور إبراهيم بن عبد العزيز العساف وزير المالية، ومحمد بن إبراهيم الحديثي القائم بأعمال اللجنة الخاصة بمجلس الوزراء والسفير علي بن محمد الحمدان السفير السعودي بصنعاء، والمهندس محمد بن أحمد الموسى مدير عام شؤون مجلس التنسيق.

وكان الدكتور علي محمد مجور، رئيس مجلس الوزراء قد وصل عصر أمس الى العاصمة السعودية الرياض على رأس وفد رفيع المستوى في زيارة رسمية للمملكة العربية السعودية الشقيقة تستغرق يومين يرأس خلالها جانب بلادنا في مجلس التنسيق اليمني – السعودي ، حيث كان في مقدمة مستقبليه بمطار قاعدة الرياض الجوية صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية وعدد من الاخوة اصحاب السمو الأمراء والوزراء الأعضاء في مجلس التنسيق في الجانب السعودي.

وأدلى الدكتور مجور عقب وصوله بتصريح لوسائل الإعلام السعودية عبر في مستهله عن تقديره لحفاوة الاستقبال ، وثمن دعم المملكة للجهود التنموية في اليمن ، معربا عن تمنياته في ان تساهم الدورة الحالية لمجلس التنسيق في إحداث نقلة نوعية جديدة في العلاقات اليمنية – السعودية في مختلف المجالات.

وأوضح انه سيتم في ختام الاجتماع الحالي لمجلس التنسيق التوقيع على حوالي 17 اتفاقية بتكلفة اجمالية تزيد على 230 مليون دولار، مشيرا الى ان ذلك المبلغ مخصص بدرجة رئيسية لدعم البنى التحتية وتحديدا في قطاعات الصحة والتعليم الجامعي والفني والمهني والكهرباء ، وقال : " " نشكر المملكة على الوفاء بالتزاماتها وخصوصا تلك التي تعهدت بها خلال مؤتمر لندن للمانحين حول اليمن" .وفي رده على سؤال بشأن مستوى التنسيق والتعاون الامني اوضح رئيس الوزراء ان التعاون بهذا الجانب في أعلى مستوياته، ويعمل البلدان باستمرار لتطوير التنسيق والعمل المشترك بما في ذلك تعزيز الجهود المشتركة للتصدي للإرهاب .

وتطرق رئيس الوزراء الى خطوات تأهيل اليمن للاندماج في الاقتصاد الخليجي، مبينا ان برنامج التأهيل يسير وفق رؤية استراتيجية وخطوات واضحة وصولا الى الاندماج بحلول عام 2015م .

من جانبه رحب صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز، وزير الداخلية بالدكتور علي محمد مجور في بلده الثاني المملكة العربية السعودية وأعضاء الجانب اليمني في مجلس التنسيق اليمني– السعودي ، وقال في تصريح لوسائل الإعلام : " الحقيقة ليس هذا هو الاجتماع الأول وإنما الثامن عشر لمجلس التنسيق وسيكون هذا لقاء من أفضل اللقاءات دائما اللقاءات بين اليمن والمملكة إلى الأفضل".

وحول التعاون الامني بين البلدين اكد الأمير نايف بن عبدالعزيز أن الأمن في البلدين واحد فأمن اليمن هو أمن المملكة وأمن المملكة هو أمن اليمن، وقال" نحن راضون كل الرضا حول التعاون والتنسيق الأمني وإنشاء الله إخواننا في اليمن راضون عن مستوى التعاون الأمني فيما بيننا وهذا أمر يحتمه الواقع والدفاع عن مقدرات الأمة في البلدين الشقيقين".

وحول حوادث التهريب بين البلدين قال الأمير نايف بن عبدالعزيز" أخواننا في اليمن يبذلون جهود مكثفة في هذا المجال ونقدر لهم ذلك"، مشيرا إلى أن أي دولتين بينهما حدود طويلة تحصل بينهما حوادث تهريب ويحصل ذلك، مؤكدا أن الجانبين السعودي واليمني يعملان سويا لمكافحته.

إلى ذلك أقام صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام رئيس الجانب السعودي في مجلس التنسيق السعودي اليمني في قصر سموه العزيزية مساء اليوم مأدبة عشاء تكريماً لدولة رئيس مجلس الوزراء بالجمهورية اليمنية رئيس الجانب اليمني في المجلس وأعضاء الجانب اليمني.

حضر المأدبة صاحب السمو الملكي الأمير عبدالرحمن بن عبدالعزيز نائب وزير الدفاع والطيران والمفتش العام و صاحب السمو الأمير بندر بن محمد بن عبدالرحمن وصاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية وصاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية وصاحب السمو الأمير خالد بن فيصل بن سعد وصاحب السمو الأمير خالد بن فهد بن خالد وصاحب السمو الأمير فهد بن عبدالله بن محمد مساعد وزير الدفاع والطيران والمفتش العام لشؤون الطيران المدني وصاحب السمو الأمير سعد بن فيصل بن سعد وصاحب السمو الأمير فيصل بن عبدالله بن محمد آل سعود مساعد رئيس الاستخبارات العامة وصاحب السمو الأمير خالد بن سعد بن فهد وصاحب السمو الأمير فهد بن عبدالله بن مساعد وصاحب السمو الملكي الأمير سطام بن سعود بن عبدالعزيز وصاحب السمو الأمير الدكتور مشعل بن عبدالله بن مساعد مستشار سمو ولي العهد وصاحب السمو الملكي الأمير تركي بن سلطان بن عبدالعزيز مساعد وزير الثقافة والإعلام وصاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن عبدالله بن عبدالعزيز مستشار خادم الحرمين الشريفين وصاحب السمو الملكي الأمير منصور بن ناصر بن عبدالعزيز مستشار خادم الحرمين الشريفين وأصحاب السمو الأمراء والمعالي الوزراء وكبار المسؤولين من مدنيين وعسكريين .

وقد وصل الدكتور علي محمد مجور رئيس مجلس الوزراء عصر أمس إلى العاصمة السعودية الرياض على رأس وفد رفيع المستوى في زيارة رسمية للمملكة العربية السعودية الشقيقة تستغرق يومين يرأس خلالها جانب بلادنا في مجلس التنسيق اليمني – السعودي.

وكان في مقدمة مستقبلية بمطار قاعدة الرياض الجوية صاحب السمو الملكي الامير نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية وعدد من الاخوة اصحاب السمو الامراء والوزراء الاعضاء في مجلس التنسيق في الجانب السعودي.

وادلى الدكتور مجور عقب وصوله بتصريح لوسائل الاعلام السعودية عبر في مستهله عن تقديره لحفاوة الاستقبال.. وثمن دعم المملكة للجهود التنموية في اليمن.

واعرب رئيس الوزراء عن تمنياته في ان تساهم الدورة الحالية لمجلس التنسيق في احداث نقلة نوعية جديدة في العلاقات اليمنية – السعودية في مختلف المجالات .. موضحا انه سيتم في ختام الاجتماع الحالي لمجلس التنسيق التوقيع على حوالي 17 اتفاقية بتكلفة اجمالية تزيد عن 230 مليون دولار .. مشيرا الى ان ذلك المبلغ مخصص بدرجة رئيسية لدعم البنى التحتية وتحديدا في قطاعات الصحة والتعليم الجامعي والفني والمهني والكهرباء .

وقال:" نشكر المملكة على الوفاء بالتزاماتها وخصوصا تلك المتعهد بها خلال مؤتمر لندن للمانحين حول اليمن" .

وفي رده على سؤال بشأن مستوى التنسيق والتعاون الامني اوضح رئيس الوزراء ان التعاون في هذا الجانب في أعلى مستوياته وان البلدان يعملان باستمرار لتطوير التنسيق والعمل المشترك بما في ذلك تعزيز الجهود المشتركة للتصدي للارهاب .

وتطرق رئيس الوزراء الى خطوات تأهيل اليمن للاندماج في الاقتصاد الخليجي .. مبينا ان برنامج التأهيل يسير وفق رؤية استراتيجية وخطوات واضحة وصولا الى الاندماج بحلول عام 2015م .

وكان رئيس مجلس الوزراء الدكتور علي محمد مجور والوفد المرافق له قد توجه امس الى المملكة العربية السعودية في زيارة رسمية تستغرق يومين يرأس خلالها الجانب اليمني في اجتماعات مجلس التنسيق اليمني السعودي في دورته الـ 18 التي ستبدأ أعمالها اليوم بالرياض.

ويضم الوفد كلا من نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية الدكتور رشاد العليمي ونائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي عبد الكريم الارحبي ووزراء الخارجية الدكتور ابوبكر القربي والشئون القانونية الدكتور رشاد الرصاص و الثروة السمكية المهندس محمود إبراهيم صغيري والعدل الدكتور غازي الأغبري والأشغال العامة والطرق المهندس عمر الكرشمي والمياه والبيئة المهندس عبد الرحمن الارياني والمالية نعمان الصهيبي والزراعة والري الدكتور منصور الحوشبي والصناعة والتجارة الدكتور يحيى المتوكل وعددا من الوكلاء و المسئولين في الدولة.

و كان في وداعه وزراء الأعلام حسن اللوزي والخدمة المدنية والتأمينات حمود خالد الصوفي والتربية والتعليم الدكتور عبد السلام الجوفي والأوقاف والإرشاد القاضي حمود الهتار ووزير الدولة أمين العاصمة الدكتور يحيى الشعيبي والقائم بأعمال السفارة السعودية بصنعاء سعد عبد الرحمن الناصر.

بحث تطورات الأوضاع في فلسطين والعراق ولبنان والسودان والصومال وجهود السلام في المنطقة

التوقيع على :

اتفاقية تمويل مشروع مستشفى الحديدة واتفاقية تمويل مشروع كلية الطب والعلوم الصحية في جامعة تعز

مذكرة الاتفاق بشأن منحة لتمويل مشروع المستشفى الجامعي ومركز السرطان في جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا

مذكرة اتفاق بشأن منحة إضافية لمشروع إعادة تأهيل مستشفى عدن العام وإنشاء مركز القلب